

سياسة آليات الرقابة و الإشراف على المنظمة

التاريخ : 2022/07/26 م

رقم الإصدار : 2

المحتويات

.....مقدمة

.....النطاق

.....البيان

.....اولاً: الرقابة

أ- بالتقارير الإدارية

ب- التقارير الخاصة

.....ثانياً: المبادئ

أ- مبدأ التكاملية

ب- مبدأ الوضوح والبساطة

ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء

ث- مبدأ الدقة

.....المسئوليات

.....المراجع

.....اعتماد مجلس الإدارة

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة و الإشراف تعد مطلبًا أساسيًا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية ، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال . وتعمل على تطوير العملية الإدارية .

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية و تطوعية في الجمعية ، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة و وفقًا للأنظمة .

البيان

أولاً: الرقابة :

أ- بالتقارير الإدارية :

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة. وأن تعد هذه بصفة دورية و بانتظام ، ويجب إعدادها بطريقة جيدة و واضحة ومنها :

- التقارير الدورية : و تكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة يومية ، أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء مشروع .
- تقارير سير الأعمال الإدارية: و تكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا و تتضمن أنشطة الإدارات و الإنجازات المتعددة .
- تقارير الفحص : و تكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة ، لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات .
- تقارير قياس كفاءة العاملين : و تعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم ، وتشمل على قياس القدرات و التوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاونهم مع فريق العمل .. وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية .
- المذكرات والرسائل المتبادلة : و تكون بين الإدارات والأقسام و تستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة و التقييم .

ب- التقارير الخاصة :

- تقارير الملاحظة الشخصية .
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية .
- مراجعة الموازنات التقديرية .
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات .
- مراقبة السجلات و المراقبة الداخلية .
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة .
- تقييم ومراجعة المشاريع .

ثانياً : المبادئ :

أ- مبدأ التكاملية :

تكامل الرقابة و أساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية .

ب-مبدأ الوضوح والبساطة :

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين و المنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة .

ت-مبدأ سرعة كشف الانحرافات و الإبلاغ عن الأخطاء :

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء .

ث-مبدأ الدقة :

إن دقة المعلومات ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم و اتخاذ الإجراءات المناسبة ، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله .

المسؤوليات :

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين و المنتسبين الذين يعملون تحت إدارة و إشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم و على هذه السياسة و الإلمام بها والتوقيع عليها ، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم و مسؤولياتهم الوظيفية . وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها .

اعتماد مجلس الإدارة :

تم اعتماد سياسة آليات الرقابة و الإشراف على المنظمة في اجتماع مجلس الإدارة الثاني لعام 2022 م في دورته الثانية بتاريخ 2022/07/26 م ،وتحل هذه السياسة محل أي سياسة سابقة.